موترعين على المتعدي

ان يقول وليس المانعان مع كل متعدبا لحرف وكل تشبيه ليكون المانعان موترعين على المتعدي بالحرف والتشبيه وجود لا كما صنع المص مقتضى لتصور المانعين معا في بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض صور ما يتعدي بالحرف وفي بعض التشبيه ولا يتحقق ذلك على العموم نعم يمكن تصورهما في المتعدي بالحرف نحو زيدا مررت باخيه فان المانع الصناعي قايم وهو عدم الفعل المتعدي بنفسه والمعنوي لذلك اذ المرور باخي زيد ليس مرورا بزيد واقول تخصيص امكان تصورهما بالمتعدي بالحرف يوهم عدم امكانه في التشبيه وليس كذلك بل هو ممكن فيه ايضا كما في هذه الصورة بعينها **قوله** واما في المثال هو بفتح الميم والمثلثة اشارة الي قوله السادس ان يستعمل المتعلق هو محذوفا في مثل او شبهه **قوله** واما في البواقي هي الظرف والجار والمجرور اذا كانا صفة او حالا او صلة او شبهه او خبرا او رفعا الاسم الظاهر **قوله** هو كاين او مستقر قال التفتازاني عند قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما ينبه له انه اذا قيل في الظرف المستقر كاين او كاين فهو من كان التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة والا كان الظرف في موضع الخبر فيقدر كاين اخرى وتتسلسل التقديرات **قوله** واذا جهلت المعنى فقدر الوصف لانه صالح في الازمنة كلها وان كانت حقيقته الحال في الشرح كيف يقدر مع الجهل ما هو ظاهر في الحال الذي هو من جملة الامور المجهولة وهل هذا الا تهافت واقول لانها فت لان تقدير الوصف انما هو لصلوحه للازمنة كلها دون غيرها **قوله** وقد بينا فساد تلك الشبهة هي ان الكون الخاص لا يحذف والذي بين به فسادها **قوله** و يبطله انا متفقون على جواز حذف الخبر الي اخره **قوله** ومما يبعد ذلك ايضا انك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع الابتدا الا بعد تمام الكلام وان حسن الحذف ان يعلم عند موضع تقديره نحو واسال القرية الاشارة هنا بذلك الي تقدير مضاف نحو كاين وفي قولهم الاسم الا ان يقدر مع ذلك الي كاين وفي الشرح موضع التقدير هو ما بين اسال والمفعول الذي هو القرية ولا يعلم المحذوف هنا الا بعد ذكر القرينة وليس هو موضع المحذوف واقول في كلام المص مضاف محذوف وتقدير كلامه عند موضع تحقق تقديره والبينية بين شيئين لا تتحقق الا وجود ثانيهما فالمحذوف هنا لا يعلم الا عند ذكر القرينة فهو موضع تحقق المحذوف **قوله** واما حمل قراة السبعة على لغة مرجوحة وهي ابدال المستثنى المنقطع كما زعم الزمخشري فانه زعم ان الاستثنا منقطع في الشرح ولكنه اعتذر عنه بقوله فان قلت ما الداعي الي اختيار المذهب التميمي على المذهب الحجازي قلت دعت اليه نكتة سرية اي سعيدة النكت حيث اخرج المستثنى مخرج قوله الا اليعافير بعد قوله ليس بها انيس ليوول المعنى الي قولك ان كان الله ممن في السموات والارض فهم يعلمون الغيب يعني ان علمهم بالغيب في استحالته لاستحالة ان يكون الله منهم كما ان معنى ما في البيت ان كانت اليعافير انيسا ففيها انيس قال صاحب التقريب وفي الكلام تعقيد يحل ببيان امرين احدهما توقف النكتة على اللغة التميمية والثاني موازنة الاية بالبيت اما الاول فتلخيصه ان كان الله فيهما وهو يعلم الغيب ففيهما من يعلم الغيب اي استحالته لاستحالته واما الثاني

فلتوقفها

فلتوقفهما على تقدير شرطية مثل ان كان اليعافير انيسا ففيها انيس وهذا انما يصح على المذهب التميمي وجعله من جنس الاول على سبيل الفرض والتقدير ليصح تلك الشرطية واما الحجازي فنصبه على انه مستثنى منقطع اي مذكور بعد الا غير مخرج فليس فيه انه من جنس الاول لا حقيقة ولا فرضا فقد انكشف المقصود ولله الحمد **تعيين موضع التقدير قوله** فان قلت نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا قال المصنف في بيان مكان المقدر في الخاتمة التي ذكرها في الباب وكنا قدمنا في نحو في الدار زيد ان يتعلق الظرف يقدر موخرا عن زيد لانه في الحقيقة الخبر واصل الخبر ان يتاخر عن المبتدا ثم ظهر لنا انه يحتمل تقديره مقدما لمعارضة اصل اخر وهو انه عامل الظرف واصل العامل ان يتقدم على المعمول اللهم الا ان نقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا **قوله** ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره موخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لا يتقدم على المبتدا في هذا نظر وكذا في قوله في الخاتمة اللهم الا ان يقدر المتعلق فعلا فيجب التاخير لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا ووجه النظر ان العلة في امتناع تقديم الخبر اذا كان فعليا في باب المبتدا هي خشية التباس الاسمية بالفعلية وذلك مع التلفظ لا مع الحذف والتقدير وجوابه ان المقدر عندهم في حكم الملفوظ فامتنع في الملفوظ المقدر وان كان علة المنع لا توجد في المقدر

... الباب الرابع من الكتاب ...

لسون

احدها ان يكون معرفتين نسبا وترتيبهما نحو الله ربنا هذا التمثيل مبني على ما ذهب اليه الاكثر من ان المضاف في ربنا لمضاف اليه الا المضاف الي المضمر فانه في رتبة العلم وان الاسم الشريف علم وفي مطول التفتازاني واصله الاله حذفت منه الهمزة وعوض منها حرف التعريف ثم جعل علما على الذات الواجب الوجود الخالق لكل شيء ومن زعم انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلي انحصر في فرد فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزي فقد سهى لان المراد بالاله في كلمة الشهادة اما المعبود بالحق فيلزم استثنا الشي من نفسه او مطلق المعبود فيلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون اله بمعنى المعبود بحق والله علم للفرد الموجود منه والمعنى لا مستحق العبودية له في الوجود او موجود الا الفرد الذي هو خالق وهذا معنى قول صاحب الكشاف ان الله تعالى يختص بالعبودية بالحق لم يطلق على غيره اي الفرد الموجود الذي يعبد بالحق تعالى وتقدس انتهى وفي تفسير البيضاوي وقيل علم لذاته المخصوص لانه يوصف ولا يوصف به ولانه لا بد له من اسم تجري عليه صفاته ولا يصلح له مما يطلق عليه سواه ولانه لو كان وصفا لم يكن قول القايل لا اله الا الله توحيدا مثل لا اله الا الرحمن فانه لا يمنع الشركة والاظهر انه وصف في اصله لكنه لما غلب عليه بحيث لا يستعمل في غيره وصار كالعلم مثل الثريا والصعق اجري مجراه في اجرا الاوصاف عليه وامتناع الوصف به وعدم تطرق احتمال الشركة اليه لانه ذاته تعالى من حيث هو بلا اعتبار امر اخر حقيقي او غيره غير معقول للبشر فلا يمكن ان يدل عليه بلفظ ولانه لو دل على مجرد ذاته

Copyright © King Saud University